

اقتصاد

ما وراء استقالات أعضاء مجلس «مؤسسة التجارة الخارجية» فساد أم أمور شخصية المدير العام: الأسباب شخصية ونعمل حسب المخصصات المالية والترشيد

إخاص - المواطن

أثارت استقالات رئيس مجلس إدارة المؤسسة العامة للتجارة الخارجية وعضو آخر في الوقت نفسه، العديد من التساؤلات، حول ما يجري في أروقة المؤسسة، التي تعتبر بمنزلة الذراع التجارية للحكومة كونها مسؤولة عن استرجار احتجاجاتها من الخارج.

رئيس مجلس الإدارة المستقبل والذي يشغل اليوم منصب معاون وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية، وهو الدكتور حيان سلمان أكد خبر استقالته والخير الاقتصادي الدكتور عابد فضلية في الوقت نفسه، من مجلس إدارة المؤسسة، من دون أن يقدم أي تفصيلات، لعدم رغبه بالخوض في الموضوع.

واكتفى بالقول عبر «الهاتف»: «هذه الاستقالات كافية ولا تعليق آخر».

مسؤول في وزارة الاقتصاد بين «الوطن» أن القضية تفاعلت في المؤسسة العامة للتجارة الخارجية على خلفية الموضوع الذي نشرته الصحيفة في وقت سابق، المتعلق بكسر أسعار لعقود بعض الأدوية والمستحضرات الطبية.

في النصف الثاني من نيسان الماضي، إذ صرح رئيس مجلس الإدارة في حينه قائلاً: «إن مجلس إدارة المؤسسة وصل إلى أسعار غير مسبوقة في العروض المقدمة إلى المؤسسة الزراعي التجاري لوزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية وقد تم تخفيض عقود بعض أصناف الأدوية إلى مستويات أقل مما يعرض في الصيدليات».

وإن مجلس الإدارة ركز جهوده خلال الفترة الماضية على عملية كسر أسعار عروض الأدوية بعد مفاوضات مع بعض شركات الأدوية المنتجة والمستوردة».

إضافة إلى كسر عقود الأرز في مستويات جيدة الأمر الذي أثار بعض الخلافات في الرأي وجهات النظر داخل المجلس، وقد تفاعلت القضية إلى الحد الذي وصلت فيه إلى تقديم رئيس مجلس الإدارة وعضو في المجلس

استقالتهما بتاريخ ١١/٦/٢٠١٥، بحسب المسؤول في الوزارة.

ويبدو أن عمل مؤسسة التجارة الخارجية يلقي بعض من الاتهامات من بعض المسؤولين في وزارة الاقتصاد، دفعت بعضهم لإثارة بعض المواضيع من وجهة نظرهم، معتبرين أنها مخالفة لمنهج العمل القانوني في المؤسسة.

ومن تلك الاتهامات، بحسب مصادر مسؤولة في وزارة الاقتصاد، رفض المؤسسة استرجار بعض الأدوية الضرورية الخاصة بشلل الحماض والموساة ومركز جراحة القلب على الرغم من الكثير من المراسلات الصادرة عن اللجنة الفنية في المؤسسة، التي تطلب فيها استرجار هذه الأدوية بالسرعة القصوى، ورفضها استرجار لقاح التهاب الكبد رغم المراسلات الكثيرة.



ومنها أيضاً إيقاف المؤسسة من خلال مديرية الأدوية العديد من المراسلات الخاصة بالأدوية التي تتعلق بتأمين المستحضرات الدوائية المطلوبة من وزارة الصحة والدفاع والداخلية والتعليم العالي ووزارات أخرى.

وتشير المصادر المسؤولة إلى أن مديرية الأدوية في المؤسسة طلبت الموافقة على شراء لقاح الكلب من إحدى الشركات الفرنسية لقيمة ١٤٠ ألف جرعة بسعر ٤ يورو علماً بأن الأولوية تكون بقيمة إجمالية ٥٦٠ ألف يورو علماً بأن الأولوية تكون في مثل ظروفنا للقاحات أخرى، كما أن هذا اللقاح لا يدخل ضمن برنامج اللقاح الوطني الذي تعتمد وزارة الصحة، إلا أن مجلس إدارة المؤسسة رفض هذا الطلب.

وينسحب هذا الأمر -حسب المصادر- على عقود داخلية مع شركات محلية لتأمين الاحتياج الطارئ من الأدوية، وعقود بالتراضي لتوريد الأرز وغيرها.

من جانبه أكد مدير عام مؤسسة التجارة الخارجية وسيم الدهني لـ«الوطن» أن وزارة الصحة هي الجهة المسؤولة عن حصر الاحتياج الدوائي، وهي الجهة المعنية بشكل أساسي في تحديد اللقاحات المطلوب استرجارها، قياساً

بشراء لقاح الكريب من إحدى الشركات الفرنسية لقيمة ١٤٠ ألف جرعة بسعر ٤ يورو علماً بأن الأولوية تكون بقيمة إجمالية ٥٦٠ ألف يورو علماً بأن الأولوية تكون في مثل ظروفنا للقاحات أخرى، كما أن هذا اللقاح لا يدخل ضمن برنامج اللقاح الوطني الذي تعتمد وزارة الصحة، إلا أن مجلس إدارة المؤسسة رفض هذا الطلب.

وينسحب هذا الأمر -حسب المصادر- على عقود داخلية مع شركات محلية لتأمين الاحتياج الطارئ من الأدوية، وعقود بالتراضي لتوريد الأرز وغيرها.

من جانبه أكد مدير عام مؤسسة التجارة الخارجية وسيم الدهني لـ«الوطن» أن وزارة الصحة هي الجهة المسؤولة عن حصر الاحتياج الدوائي، وهي الجهة المعنية بشكل أساسي في تحديد اللقاحات المطلوب استرجارها، قياساً

من منبر الشعب

رئيس اتحاد الفلاحين: سياسة الحكومة خاطئة تجاه الزراعة ولا أحد يقف معنا

عضو في المجلس: يجب وقف استيراد الأقماع بسبب النوعية الرديئة والفساد

التزامهم بأحكام هذه العقود وبالمهل المحددة لتسديد المبالغ المترتبة عليهم، كما يهدف القانون لحل هذه الإشكالات التي اعترضت الاستحقات والإيجارات في الوحدات الإدارية بما يضمن تشجيع المستثمرين والمستأجرين ليقوا شركاء في إعادة بناء الوحدات الإدارية وزيادة مواردها وتحسين وضعها المالي لكي تتمكن من القيام بمشاريعها وتقديم خدماتها للمواطنين.

وذكر مشروع القانون أن الحكومة وافقت على إعداد الصك التشريعي اللازم لتنفيذ عقود الاستثمار العائدة للوحدات الإدارية والتي توقف بها العمل نتيجة الظروف وببناء عليه تم إعداد النص التشريعي المذكور والمتضمن تنفيذ عقود الاستثمار أو الإيجار المبرمة مع الوحدات الإدارية التي توقف العمل بها نتيجة الظروف السائدة بمدد تعادل مدة التوقف وإلغاء المستثمرين والمستأجرين من بدلات الاستثمار أو الإيجار عن العقود المبرمة مع الوحدة الإدارية والتي توقف العمل بها.



طلب يتقدم به المستفيد إلى الوحدة الإدارية خلال مهلة تحددها هذه الوحدة وأصبح قانوناً. ويأتي القانون نظراً للأحداث الراهنة التي شهدتها سورية وتوقف معظم الاستثمارات والإيجارات وعدم تمكن الوحدات الإدارية من التواصل مع المستثمرين والمستأجرين الواقمة فعلياًتهم ضمن المناطق الساخنة وبالتالي فسخ العقود المبرمة مع هؤلاء المستثمرين والمستأجرين لعدم

الوطن

استحوذت مشكلة تهريب الأقماع ونقلها وتسويقها الحيز الأكبر من مناقشات أعضاء مجلس الشعب خلال جلسته التي عقدت بالأمس برئاسة محمد جهاد الحامد رئيس المجلس سعياً إلى التوصل إلى صيغة مناسبة لمنع ما يجري من عمليات احتكار وفساد تحت ذريعة تأمين هذه المادة الإستراتيجية. وخلال الجلسة تساءل رئيس اتحاد الفلاحين حماد سعود أين القوانين التي كانت تصب في مصلحة الفلاحين والزراعة. مشيراً إلى أن «سياسة الحكومة خاطئة بتجاه الزراعة ولا أحد يقف معنا».

بدوره أكد أحد أعضاء مجلس الشعب أن ما تحتاجه اليوم هو النيات الصادقة والأحوال الطبيعية ويرتفع إلى أكثر من ذلك في أيام المواسم وخاصة مناسبة عيد الفطر التي تسجل ارتفاعاً كبيراً في الطلب على الألبسة ارتقاءً كبيراً في حركة التسوق وهو ما يتحمل العبء على شريحة واسعة من أصحاب الدخل المحدود.

التموين: ضبط حالات تهريب للدقيق التموييني بملايين الليرات مؤخراً

«رمضان» يوفر ٩٠٠ ألف كيلو طحين في دمشق وحدها

عبد الهادي شباط

مؤشراً آخر حول انخفاض الطلب على مادة الخبز خلال شهر رمضان عبر منتج الموافقة على توفيق ٣ أفران عن العمل في منطقة كفرسوسة للصيانة من دون أن يكون لذلك أي تأثير على زيادة الطلب الاعتيادي على الأفران المجاورة في الحي أو زيادة في الازدحام أمامها.

وحول متابعة عمل الأفران وظاهرة تهريب الدقيق التموييني كشف الشبلي لـ«الوطن» أنه تم ضبط ٤ حالات لتهريب دقيق تموييني مؤخراً في دمشق تصل قيمتها إلى ملايين الليرات من دون أن يذكر أي تفاصيل إضافية حول الموضوع ومكتفياً بتأكيد أن هناك دوريات خاصة في مديرية التموين عملها متابعة عمل الأفراد والإشراف على كميات الدقيق المستلمة من الفرن والكميات التي يستهلكها بشكل فعلي وتنظيم جميع الكميات الزائدة عن الحاجة وتحويلها إلى اليوم الآخر إضافة إلى وجود دورية داعمة لهذه الدوريات وتتدخل في حال تغييب أي دورية عن عملها في متابعة الأفران.

كشف مدير التجارة الداخلية وحماية المستهلك بدمشق عدي الشبلي لـ«الوطن» أن قرار تخفيض مخصصات الأفران الخاصة في دمشق من مادة الدقيق التموييني بنسبة ١٥٪ خلال شهر رمضان أسفر عنه وفرة نحو ٣٠ طناً من الدقيق يومياً من دون أن يكون لذلك أي انعكاس على وفرة مادة الخبز التي ينخفض الطلب عليها في أيام رمضان تبعاً لتغير عادات الاستهلاك لمصلحة زيادة الاستهلاك في الخضر والفواكه والبعضار.

ويعتيم كمية ٣٠ طناً من الدقيق الوفرة اليومية على كامل أيام شهر رمضان تكون أمام وفرة نحو ٩٠٠ طن من الدقيق خلال رمضان. واعتبر الشبلي أن معظم المشتريات التي ترد من الأفران تسمح برفع نسبة التخفيض من الكميات المخصصة للأفران إلى نحو ٢٥٪ من دون أن يسبب ذلك نقصاً في كميات الخبز المطلوبة.

ويقدم معاون المدير محمود الخطيب

لجنة المصرف المركزي وهيئة الأوراق المالية تقترح:

إدراج شركات الصرافة في البورصة وتداول حتى ٥٪ من أسهمها من دون موافقة المركزي

علي محمود سليمان



استثمار فوائض المصارف في السوق المالية وتفعيل قانون مصارف الاستثمار

وتوجيهها للاستثمار في السوق المالية، وتفعيل قانون مصارف الاستثمار، وتفعيل قانون صناديق الاستثمار، وإدارة المخاطر وشركات الصرافة، ومن ضمنها السماح بالبيع والشراء لحد نسبة ٥٪ من رأس مال شركة الصرافة، وما هو فوق نسبة ٥٪ يحتاج إلى موافقة المركزي كونها نسبة سيطرة. كما تضمنت الاقتراحات دراسة الاستفادة من الفوائض المالية النقدية لدى المصارف

كشف نائب رئيس مجلس مفوضي هيئة الأوراق والأسواق المالية علي يوسف لـ«الوطن» أن اللجان المشتركة بين الهيئة ومصرف سورية المركزي حددت مجموعة من المقترحات لتطوير أداء السوق المالية ومعالجة مشاكل تأخر الإفصاح عن البيانات المالية وإدراج شركات الصرافة في البورصة، حيث ستتم دراستها، وإيجاد الصيغة الأنسب للاتفاق عليها بين الطرفين.

وتضمن جدول الاقتراحات، زيادة رؤوس أموال المصارف الخاصة وصولاً للحد الأدنى المطلوب بموجب القانون رقم ٣ لعام ٢٠١٠ والتعديلات التي طرأت عليه.

إضافة إلى دراسة تعديل قوانين ومراسيم أو أي قرارات وتعليمات نافذة من شأنها أن تؤدي إلى تحقيق مرونة أكبر وتخفيف القيود على تداول أسهم الشركات المساهمة العامة الخاضعة لرقابة مصرف سورية المركزي وأهمها تداول أسهم شركات الصرافة المدرجة في السوق والذي يحده أحكام القانون /٢٤/ لعام ٢٠٠٦ وتعليماته التنفيذية لجهة إخضاع أي عملية تنازل لهذه الأسهم إلى موافقة المصرف المركزي. مشيراً إلى أن شركات الصرافة من القطاعات المهمة ولها دور مهم في السوق المالية، ولذلك فإن دعمها سيؤدي إلى دعم محفظة السوق، من خلال توزيع عملها على أكبر شريحة من المساهمين وتداول أسهم شركات الصرافة

السواح: أرقام الصادرات غير صحيحة.. التوقف التام للمستورادات

سلمان لـ«الوطن»: يجب ألا تقل صادراتنا عن ٦٠٠ مليار ليرة قياساً إلى المستورادات والعجز الحالي خطر

الوطن

أظهرت بيانات المديرية العامة للجمارك أن سورية استوردت خلال الأشهر الستة الأولى من العام الجاري بقيمة نحو ٩٠٨ مليارات ليرة وصدرت بقيمة نحو ٧٧ مليار ليرة، لئلا نجد أن قيمة الصادرات بحسب هذه المعطيات لا تغطي أكثر من ٧,٤٥٪ من مستورادات سورية من مختلف السلع والبضائع المسجلة في الجمارك. وضمن هذا الإطار وصف معاون وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية حيان سلمان الفارق الكبير بين الصادرات والمستورادات بالخطر حيث يجب أن تغطي صادراتنا قيم مستوراداتنا بنسبة ١٠٠٪ في الحالة الصحية والطبيعية للاقتصاد وفي الحد الأدنى لا يجوز أن تنخفض قيم صادراتنا عن نسبة ٣٠٪ من قيم مستوراداتنا، حيث تشير المعطيات والأرقام الواردة إلى عجز بقيمة ٨٢٠ مليار ليرة ما يعني أن الميزان التجاري خاسر في الوقت الذي يجب أن تكون الأرقام الخاصة بالصادرات والواردات متعادلة ليكون الميزان التجاري متوازناً.

وأضاف سلمان بإمكانية قبول أن تتراوح النسبة بين ٨٠٪ إلى ٩٠٪ بين المستورادات والصادرات خلال الظروف الحالية لأن نسبة انخفاض صادراتنا إلى ما دون ٣٠٪ أمر غير مقبول اقتصادياً، حيث إن حجم مستوراداتنا بقيمة ٩٠٠ مليار ليرة سورية يجب أن يقابلها قيمة لا تقل عن ٦٠٠ مليار ليرة سورية صادراتاً.

وبين رئيس اتحاد المصدرين محمد السواح لـ«الوطن» أن نسبة العجز بين الصادرات والمستورادات يفترض ألا يزيد على ٢٠٪، وعندما ترتفع مستوراداتنا قياساً إلى صادراتنا تقع في عجز تجاري وتضخم الأمر الذي يؤثر في أسعار صرف الليرة السورية مقابل العملات الأجنبية. داعياً إلى اعتماد فرضية منع الاستيراد التام لكل ما يتم إنتاجه في سورية ومنع استيراد السلع الكمالية إلى كان استيراداً تظاهياً أو تهريباً ويجب الاقتصاد على استيراد المواد الأولية والإستراتيجية حتى نصل إلى ميزان تجاري واضح المعالم بين الصادرات والواردات وأضاف: إن الأرقام الحالية لا تعبر عن الواقع التجاري بشكل صحيح ودقيق أن الأسعار التأشيرية للصادرات كانت منخفضة كثيراً وتقل بنسبة نحو ٨٠٪ عن أسعارها الحقيقية حيث يمكن أن تسجل ١٥ مليون دولار قيمة صادرات بقيمة ٣ ملايين دولار فقط.

وأشار السواح إلى أن وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية تعمل ومنذ أربعة أشهر على اعتماد إجراءات تهدف إلى تعديل الأسعار التأشيرية للصادرات التي يمكن أن تنعكس هذه الإجراءات على الواقع الاقتصادي وعلى الميزان التجاري بشكل أفضل وتصبح الأرقام أكثر دقة وصحة التي يمكن أن تظهر خلال النصف الثاني من العام الجاري أو في بداية العام القادم في الحد الأقصى وعلى تغيير في حجم وقيم الصادرات.